14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com
الخميس و الجمعة 25- 26 ابريل 2013م -

إشراف/ بشير الحزمي

دورة تدريبيةإحصائية للعاملين في مجال البحوث السكانية

■ صنعاء/ بشير الحزمي:

تختتم اليوم الأربعاء بالعاصمة صنعاء فعاليات الدورة التدريبية الخاصة ببرنامج spss الإحصائي والتي تنفذها على مدى خمسة أيام الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان لكادرها البشري العامل في مجال الدراسات والبحوث السكانية والإدارات الفنية.

وأوضح الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان مطهر احمد زبارة أن الهدف من عقد هذه الدورة هو تعريف المشاركين فيها من موظفي الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان على برنامج spss الإحصائي الذي يعد من أكثر البرامج الإحصائية استخداما من قبل الباحثين من مختلف المجالات ، وتدريبهم على كيفية استخدامه ، وكيفية الاستفادة منه في تطوير العمل الإحصائي والدراسات والبحوث .

وقال أن هذا البرنامج أصبح إحدى الأدوات الأساسية التي لا غنى عنها لتحليل مختلف أنواع البيانات مهما بلغ حجمها مع ضمان الدقة والسرعة في التحليل.

مؤكدا حرص الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وسعيها المستمر في بناء قدرات العاملين فيها وتعزيز مهاراتهم المختلفة وبما ينعكس أثره الايجابي على مستوى الأداء وتحسين المخرجات المنشودة.

ولفت إلى أن الدورة التدريبية قد تناولت العديد من الموضوعات الهامة حول البرنامج واستخداماته وأهميته والتعريف ببعض المصطلحات اللازمة لتعزيز فهم البرنامج ، والتدريب على كيفية إدخال البيانات الإحصائية ، والتدريب على الأوامر الأساسية في البرنامج وعلى استخدام الأساليب الإحصائية.

أملا أن يساهم هذا البرنامج في توفير البيانات السكانية الحديثة وتحليلها وبما يساعد على ملامسة الواقع والسعي نحو معالجة المشكلات السكانية وتحسين حياة الأسر اليمنية .

عدد من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني في فريق التنمية الشاملة يتحدثون لـ 14 أكتوبر :

نعمل على الخروج بمصفوفات عملية تلبي احتياجات المرحلة القادمة

خلق توازن بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ضروري للتنمية

تعد التنمية الشاملة واحدة من أهم القضايا المطروحة على طاولة الحوار الوطني الشامل والتي تتطلب جهوداً غير عادية لبلورة مكوناتها ومتطلبات تحقيقها، وتحديد مكامن الخلل والصعوبات والتحديات التي تقف عائقاً أمام تحقيقها، وإيجاد الحلول والمخارج المناسبة لتحقيق تقدم وتطور في مسارها في الفترة القادمة التي يعلق عليها كل اليمنيين آمالاً في تحقيق تطلعاتهم وحل كافة مشاكلهم .

صحيفة (14أكتوبر) التقت بعدد من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل في فريق عمل التنمية الشاملة واستمعت إلى آرائهم حول أهم القضايا ذات الأولوية في نقاشات فريق عملهم والخطوات التي ستتبع لوضع اللبنات والأسس الكفيلة بتحقيق تنمية شاملة تلبي تطلعات واحتياجات الشعب اليمني .. فإلى التفاصيل:-

لقاءات/ بشير الحزمي

الدكتور عبد الملك سليمان المعلمي عضو مؤتمر الحوار الوطني عضو فريق التنمية الشاملة قال : الفترة الماضية بالنسبة لنا في فريق عمل التنمية الشاملة كانت مرحلة تعارف وتبادل أفكار وتكوين رؤى مشتركة . والآن بدأ تقسيم العمل إلى مجموعات متعددة ، وأنا أعمل في فريق دور الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأفراد في التنمية المستدامة ، وقد بدأنا نضع خطة العمل وأيضا حددنا الوثائق والمرجعيات التي يمكن أن نستفيد منها ، وحددنا الجهات التي يمكن أن نزورها أو يمكن أن يأتوا إلينا لتقديم مقترحات ورؤى ، ونحن مازلنا نتدارس الأسلوب الأمثل وكيف يمكن أن نخلق توازناً جديداً ليمن جديد بالأدوار الثلاثة وعدم تعارضها وهي دور الدولة وما تقدمه من تسهيلات وإمكانات وإجراءات وتشريعات للقطاع الخاص وواجبات القطاع الخاص نحو المجتمع والدولة ، ولابد أن يكون هناك توازن أيضا مع منظمات المجتمع المدني والأفراد حتى تكون التنمية منبثقة من الواقع مستجيبة لمتطلبات المرحلة القادمة ، وهناك توجه للاستفادة من بعض التجارب لكن لا ننقلها نقلاً حرفياً لان التنمية حقيقة هي ثقافة وهي مرتبطة بالناس وقد يختلف أسلوب التنمية من محافظة إلى أخرى .. مثلا عندنا في مدينة عدن يمكن أن تقوم على ميناء وعلى منطقة حرة أو على صناعة وغير ذلك ولكنها قد تختلف في محافظة أخرى، بمعنى أن تقوم على سياحة أو زراعة أو ما شابه ذلك . فنحن نتوخى في فريق العمل أن نكون مرنين ، وان ننظر إلى المستقبل وان نستفيد من تجارب الآخرين وان نقيم إخفاقاتنا ونجاحاتنا في الفترة الماضية ولماذا . و أنا متفائل جدا أننا سنرسم توجهات مستقبلية جيدة تنعكس في التشريعات القادمة وأهمها الدستور اليمني .

الخروج بمصفوفات عملية

من جانبها تقول مها حسين السيد عضو مؤتمر الحوار في الفريق ذاته : لقد استعرضنا في فريق العمل خطة تم تقديمها من قبل مجموعة من الأعضاء كمشاركة منهم وفيما بعد اقررنا هذه الخطط ، والآن تقسمنا على مستوى فرق وتم دمج المحاور العشرة المذكورة في دليل الحوار الوطني وتحويلها إلى خمسة محاور باعتبار أن المحاور الخمسة سيكون عملها أفضل . وفي فريق التنمية الاقتصادية والدعم الخارجي وترشيد الموارد والذي أنا فيه تقسمنا أيضا إلى عدة محاور وجزأنا المجزأ باعتبار أن التنمية الاقتصادية هي أساس التنمية الشاملة والمستدامة . ففريق السياسات المالية سيحاول أن يخرج بمصفوفة مقترح لسياسات معينة تندرج فيما بعد في الدستور . وهناك أيضا قضايا ومشكلات اقتصادية كالأمن الغذائي والفقر والبطالة وهذا محور خاص فيه مجموعة من الأعضاء المتخصصين ليخرجوا أيضا بمصفوفة ، وهناك فريق الخدمات وهي خدمات الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني والخدمات السياحية وغيرها وقد شكل لها فريق على اعتبار أنها أيضا تخرج بمصفوفة . وحاليا نعمل في إطار كيف يمكن أن نقسم الشهرين القادمين في نزول ميداني وفي الحصول على المعلومات والوثائق الرسمية وغير الرسمية والحصول على تأهيل وتمكين من الخبراء المتخصصين في المجالات المذكورة وبعد الانتهاء من النزول وبعد أن نحصل على كافة التقارير المطلوبة سنعمل على تحليل وتقييم لما تم قراءته وللمعلومات التي حصلنا عليها من النزول الميداني ، وفيما بعد حصر الفجوة الموجودة بين الاثنين والخروج بمعالجات ومصفوفة نهائية .

وأضافت أن الشباب والمرأة في مؤتمر الحوار هم من الكفاءات الفاعلة في المجتمع اليمني ، وعلى اعتبار أن الشباب والنساء هم أكثر الفئات طاقة . ولان التنظير يأتي من كبار السن ، فإن - الشباب والنساء - باعتبارهم عمليين وأكثر نشاطا وحماسا وعادة ما يهتمون حتى بصغائر الأمور سيعملون على الخروج بالتنظير الذي يقدمه الخبراء وتاطيره وتحويله إلى مصفوفات عملية تفيد الجميع.

وأوضحت أن فريق عمل التنمية الشاملة يضم مجموعة من الخبراء ممن لا يستهان بهم من وزراء سابقين ورؤساء جامعات وأكاديميين ، وهم مع وجود الشباب والمرأة ، سيكون هناك نوع من التكامل والخروج بمصفوفات عملية تلبي احتياجات المرحلة القادمة وتطلعات الشعب اليمني .

تنمية الفرد

من جهتها تقول أفراح محمد علي سيف عضو مؤتمر الحوار الوطني في فريق التنمية الشاملة : القضايا الملحة المطروحة على فريق عملنا هي كيف نرفع من اقتصاد البلد . وأول شيء أن نعرف المسببات ومن ثم نوجد لها المعالجات ، وكل القضايا الموجودة في البلد من صحة وتعليم واقتصاد وغيرها هي الآن مطروحة . على طاولة الحوار في هذا الفريق وغيره ، وقد قسمنا في الفريق الموضوعات إلى عشرة محاور ونتيجة لصغر الفريق أدمجت في أربعة محاور وهي ستناقش جميع المحاور العشرة.

وأضافت: نحن في التنمية البشرية نسعى إلى تنمية الفرد في جميع الجوانب ، ونبحث عن مكامن الخلل لنضع لها المعالجات . موضحة أن المرأة تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الشاملة وهي ابتداء من الأسرة تساعد في تنمية الفرد ولابد أن يعطى للمرأة حيز مناسب من جوانب التدريب والتأهيل ، ووجود المرأة في القاعة بنسبة لا بأس بها سيساعد في التوصل إلى معرفة كيف يمكن حل المشاكل التي تواجه الأسرة والمجتمع .

وأكدت سعي النساء المشاركات في مؤتمر الحوار ليكون للمرأة دور في التنمية وفي صناعة مستقبل اليمن .

إعادة بناء أبين

بدورها تقول اعتراف مسلم علي بافار عضو مؤتمر الحوار الوطني في فريق التنمية الشاملة عن شباب أبين : أنا سأطرح بدرجة أساسية في المؤتمر قضية إعادة بناء أبين لان أبين مدمرة تدميراً كاملاً بعد الحرب التي حدثت فيها قبل نحو عام ، لأنه حتى الآن لا توجد تنمية ، والتنمية في أبين معدومة تماما لا أراضي صالحة للزراعة ولا مياه صالحة للشرب والبنية التحتية مدمرة ،وكذلك الأمراض منتشرة ، والمعروف عن محافظة أبين أنها تتمتع برقعة زراعية كبيرة إضافة إلى أنها منطقة صناعية وتتمتع أيضا بثروة سمكية ، لذلك يجب أن تطرح كل هذه القضايا التي تخص محافظتي بشكل أقوى وأوضح .

وأضافت أن الفريق حتى الآن يعمل بجهد كبير وتفاهم وطرح القضايا بواقعية ، وإن شاء الله ستؤخذ كل القضايا التنموية المهمة بعين الاعتبار وأن تتبلور في مصفوفات ومخرجات تلبي احتياجات المجتمعات و تطبق على ارض الواقع .

هموم ومشكلات

وختاما تقول هيام طالب القرموشي عضو مؤتمر الحوار في فريق التنمية الشاملة أن كل فرد من المشاركين في مؤتمر الحوار يحمل هم منطقته أو المحافظة التي يعيش فيها حيث أن كل منطقة من مناطق اليمن تشكو من مشاكل كثيرة في المجالات الصحية أو التعليمية أو الاجتماعية إلى جانب المشكلات الأخرى العامة وهي نتاج لسياسة التنمية التي كانت تتبع في السابق حيث كانت تعتمد على زمن الانتخابات أو وفق سياسة الأفراد.

وأضافت بالقول : دورنا هنا أن نترجم هذه الاحتياجات لنجعلها سياسة عامة وحقا لكل مواطن ومنطقة وليست هبة تعطى وفق الأهواء الشخصية ، وسأضرب مثالا أنا من شبوة ولدينا الكثير من الموارد النفطية ولكنها لا تنعكس في الخير لهذه المحافظة ولا توزع كذلك بشكل يلبي احتياجاتها .. وهل في الأصل الحكومة لديها قائمة بالاحتياجات أو خطط لتغطية هذه الاحتياجات ولو على مراحل ؟.

وأوضحت أن أكثر من يتأثر بتأخر التنمية هي المرأة والطفل . وقالت: نطالع كل يوم إحصائيات مخيفة لأرقام في نسب الأمية وسوء التغذية وتأخر النمو وحالات الوفاة للأمهات والأطفال . وهذا أكبر دليل على أن المرأة متأثرة سلبا . ودورنا هنا أن نرفع هذا الصوت الخافت والذي همش لفترة طويلة لنعكس هذه الأرقام من السلب إلى الإيجاب ولتحقيق طموح المواطن اليمني في أقصى البلد وأدناه .

وأكدت أن التنمية هي المطلب الرئيسي لكل مواطن ، لأنه إذا حصل المواطن على العيش الكريم ووجد تعليماً مناسباً لأبنائه والخدمات الصحية والماء وهي أدنى حق للعيش بكرامة فأن الأصوات المرتفعة ستخفت إلا فيما عدا ذلك من حقوق سياسية أو تعسف أو ظلم والذي سيكون محدوداً لان الغالبية العظمى من الناس تطالب بالتنمية وركيزتها الأمن والاستقرار.

■ مها حسين ■ عبد الملك المعلمي عبدالله ■ اعتراف مسلم ■ أفراح محمد ■ هيام القرموشي

اليمن تمثل بلد عبور مهم للمهاجرين

■ صنعاء/ بشير ...

أعرب منسق الشؤون الإنسانية في اليمن إسماعيل ولد شيخ أحمد عن مخاوفه بشأن تفاقم المحنة التي يعيشها الآلاف من المهاجرين المعدمين الوافدين من منطقة القرن الأفريقي الذين تقطعت بهم السبل في مناطق شمال اليمن، مشيراً إلى أن أوضاعهم تتطلب معالجات طارئة.

وأضاف في بيان صحفي تلقت الصحيفة نسخة منه أن العديد من المهاجرين يعاني - أثناء محاولاتهم اليائسة للبحث عن فرص أفضل للعيش - من انتهاكات جسدية شديدة واستغلال اقتصادي وجنسي جسيمين.

وقال: "يمرّ العديد ممن تقطعت بهم السبل ، بمن فيهم الأطفال، بظروف صعبة للغاية، ومن الضروري أن تتم معالجة محنتهم هذه وعلى وجه السرعة».

وأورد البيان أن الآلاف من الأشخاص يغادر منطقة القرن الأفريقي كل شهر، خصوصا من إثيوبيا والصومال، وهم يحملون معهم أحلامهم بالحصول على فرص للعيش بحال أفضل في منطقة شبه الجزيرة العربية. ويخوضون لذلك رحلة محفوفة بالمخاطر في قوارب مكتظة تعبر بهم خليج عدن متجهين إلى اليمن. وقد قدّرت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في عام 2011م أن أكثر من 100 مهاجر إما غرقوا أو فقدوا في طريقهم إلى اليمن.

ولفت البيان إلى أن اليمن ما تزال رغم معاناتها لسنوات من العنف وعدم الاستقرار السياسي تمثل بلد عبور مهماً لهؤلاء المهاجرين. وتضاعف عدد الوافدين إلى اليمن من 53،000 في عام 2010م إلى 107،000 في عام 2012م، وهي السنة التي وصل فيها 84،000 إثيوبي و 23،000 صومالي إلى شواطئ اليمن.

وقال ولد شيخ أن اليمن توفر إطارا رسميا لحماية اللاجئين بصفتها دولة موقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، غير أن المهاجرين غير النظاميين هم الأشد عرضة لسوء المعاملة والابتزاز من قبل المهربين والمتاجرين بالأشخاص. معظم المهاجرين لا يحملون وثائق قانونية وفرص حصولهم على مصادر رزق أو خدمات أساسية محدودة. ويقع الآخرون فريسة للمتاجرين 22 % تقريبا من المهاجرين الذين يبلغون اليابسة على السواحل اليمنية هم من النساء والفتيات. وتحاول العديد منهن الوصول إلى المملكة العربية السعودية، ولكن الغالبية ضمن هذه الفئة الضعيفة تختفي في الوقت الذي ينبغي أن يصلن فيه إلى مدينة حرض شمال اليمن. آخرون يعانون من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع وعلى نحو متكرر طوال الرحلة.

و أضاف ولد شيخ: "من الضروري على المجتمع الدولي أن يعمل مع الحكومات في منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الخليج وأن يدعمها لتعزيز إدارة الهجرة وإدارة الحدود الوطنية فيها والعمل على مكافحة الجريمة المنظمة متعددة الجنسيات واحترام حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين". وأضاف: "كما ينبغي أن يتم تقديم الدعم المالي للوكالات الإنسانية التي تعمل على تقديم المساعدات". موضحاً أن السبل تقطعت بعدد من المهاجرين غير الشرعيين الذي يصل إلى ما بين 15،000 و 25،000 شخص في مدينة حرض وما حولها في محافظة حجة في المناطق الشمالية من اليمن. وآخرون علقوا في عدن جنوب اليمن. ويعتمد هؤلاء الأشخاص كليا على كرم السكان المحليين اليمنيين والمنظمات الإنسانية مثل المنظمة الدولية للهجرة وجمعية الهلال الأحمر اليمني لتغطية احتياجاتهم الأساسية الغذائية منها والطبية واحتياجات الإيواء.

ولفت إلى أن المنظمات الإنسانية قد نظمت لسنوات رحلات عودة طوعية لآلاف المهاجرين المتواجدين في اليمن للعودة إلى ديارهم. ويعتبر هذا الإجراء عملية إنقاذ أرواح بالنسبة لأولئك الذين ليس لديهم سبل أخرى يلجؤون إليها. ولابد على المدى البعيد من التوصل إلى حلول أكثر استدامة يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة من الأطراف المعنية.

وفق تقريرين جديدين لمجموعة البنك الدولي

أكثر من نصف سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عاطلون عن العمل وغير ملتحقين بالتعليم

كتب: بشير الحزمي

ذكر تقريران جديدان للبنك الدولي أن أكثر من نصف سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ممن بلغوا سن العمل إما عاطلون عن العمل أو غير ملتحقين بالتعليم، كما أن معدل النساء غير الملتحقات بسوق العمل ومعدل البطالة بين الشباب يعد الأعلى على مستوى العالم.

ولفت البنك الدولي في تقريريه إلي أن شبكات الأمان الاجتماعي المعنية بحماية أشد المواطنين فقرا والتي ترعاها الحكومات تقدم حماية غير كافية وتساعد على بقاء الكثيرين في براثن الفقر جيلا بعد جيل. فشبكات الأمان تستبعد بالدعم الذي غالبا ما يفيد الأثرياء أكثر مما يستفيد منه الفقراء ويخلق تشوهات اقتصادية ملموسة تخفض الطلب على العمالة.

ويعالج تقرير الوظائف من أجل رخاء مشترك: حان وقت العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسباب ارتفاع مستويات البطالة ويطرح مقترحات لزيادة الديناميكية في الاقتصاد بغرض خلق مزيد من الوظائف. أما تقرير الطريق قدما نحو شبكات الأمان الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيستعرض السبل التي يمكن من خلالها إعادة توجيه الموارد نحو شبكات الأمان التي تتيح للفقراء النجاة من براثن الفقر والإسهام في التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وعن هذين الموضوعين تقول إنغر أندرسون، نائبة رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «الدعوة إلى العدالة الاقتصادية والاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحاجة إلى مزيد من المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية ومزيد من شبكات الأمان الفعالة... وباقتناص هذه الفرصة التاريخية وتغيير قواعد اللعبة جذريا، يمكن للمنطقة إرساء ركائز النمو ألاشتمالي، وتزويد الفقراء بالوسائل التي تتيح لهم الخروج من براثن الفقر.»

وأشار البنك الدولي في تقريريه إلى أن أسواق العمل بالمنطقة لا توفر حاليا سوى القليل من الوظائف الجيدة للقليل من العمال المحميين الذين يهيمن عليهم الكبار سنا والذكور. أما الشباب والنساء فيتحملون عبء انعدام الكفاءة في أسواق العمل. وللأسف تسجل المنطقة رقمان قياسيان على مستوى العالم: فثلاثة من بين كل أربع نساء في سن العمل في المنطقة خارج قوة العمل، وربع الشباب يبحث عن عمل ولا يجده.

ولحل هذه المشكلة يرى أحد التقريرين بأنه يجب التحرك في ثلاثة مجالات. أولا : تحسين مناخ الأعمال أمام القطاع الخاص كي يتسنى له تهيئة وظائف جيدة في المستقبل. وثانيا: إجراء إصلاحات في مختلف أنظمة التعليم بالمنطقة كي يتسلح الشباب بالمهارات المطلوبة للقطاع الخاص. ويستلزم هذا تحسين الإدارة العامة لنظام التعليم والتركيز على مهارات القرن الحادي والعشرين. وثالثا: التحرك لحماية دخل الجميع، بحيث يستطيع المواطنون تغيير وظائفهم بحثا عن وظائف أكثر إنتاجية دون المخاطرة بموارد رزقهم.

ويتوسع تقرير إضافي عن شبكات الأمان بالمنطقة في هذه النقطة الأخيرة مركزا الضوء على ضرورة إعادة توجيه الأموال العامة من الدعم إلى شبكات الأمان.

وعن هذه الأوضاع، يقول ستين يورجنسن، مدير قطاع التنمية البشرية بإدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي «لم يعد النظام القديم الذي كان يحمي القلة المحظوظة، بينما يشتري الاستقرار بالدعم الشامل، مرغوبا أو قادرا على الاستمرار... إن صياغة عقد اجتماعي جديد يستجيب للمطالبة بالخبز والحرية والعدالة الاجتماعية مطلوب لإطلاق الإمكانيات البشرية الهائلة في المنطقة ومساعدة الفقراء، ليس فقط على البقاء بل أيضا على الازدهار.»

وأوضح البنك الدولي أن هذه المعدلات العالية من البطالة وإلى جانب كونها مبعثا للإحباط تتحول إلى مستويات عالية من الضعف. حيث مازال يوجد في المنطقة أعداد كبيرة من المواطنين ممن يعيشون تحت خط الفقر بما يصل في كثير من الأحيان إلى ربع عدد السكان. ويعاني الأطفال الأشد فقرا من ارتفاع مستوى سوء التغذية في كل من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل بالمنطقة، وهو ما يمكن أن يتسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها، حيث تقل قدرتهم على التعلم وتزيد مخاطر تسربهم من الدراسة. ومن التبعات الأوسع نطاقا انخفاض إنتاجية البالغين وظهور أجيال محصورة داخل دائرة الفقر.

وجاء في تقرير البنك الدولي أن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تخصص جزءا كبيرا من موازناتها الوطنية للدعم . وفي حين أن للدعم أثرا إيجابيا على الفقر، فهو يفيد الأغنياء أكثر مما يستفيد منه الفقراء، ويخلق عبئا ثقيلا على عاتق المالية العامة. ولدعم الوقود بشكل خاص أثر سلبي على أسواق العمل، إذ أنه يجعل الاستثمار في الماكينات الجديدة وتشغيلها أرخص من تعيين عمالة جديدة. ولا تترك تكلفته العالية مساحة كافية لشبكات الأمان الاجتماعي الموجهة مثل التحويلات النقدية المباشرة. ويلتزم البلد المتوسط بالمنطقة بإنفاق٥,٧ ٪ من إجمالي الناتج المحلي على الدعم يذهب ٨٠ ٪ منه إلى الدعم الشامل للوقود .وبالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى يظهر أن متوسط الإنفاق على الدعم يصل إلى ١,٣ ٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومن ناحية أخرى، تنفق بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٠,٧ ٪ من إجمالي الناتج المحلي على التحويلات النقدية وغيرها من أشكال المساعدة المستهدفة للفقراء، لكن هذا الإنفاق لا يسفر عنه أثر ملموس على الفقر والتباينات وذلك بسبب ضعف الاستهداف والتغطية شديدة الضعف. ففي جميع بلدان المنطقة محل الدراسة، ماعدا بلد واحد، لا يغطي أي شكل من أشكال المساعدة ثلثي المواطنين من أشد الفئات فقرا في المجتمع.